الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/14*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 January 2026

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الرابع والأربعون

طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨-٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٦ (و) من جدول الأعمال المؤقت**

القضايا النظامية: التقارير المتعلقة بأعمال الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

تقرير اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية عن دورتها السادسة

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية عن دورتها السادسة.

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية يوم ٣ آذار/مارس ٢٠٢٦.

** E/ECA/COE/44/1/Rev.1

A.26-00069 (A)

تقرير اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية عن دورتها السادسة

مقدمة

١- عُقدت الدورة السادسة للجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥ تحت عنوان ''من العمل غير الرسمي إلى سبل العيش المستدامة: التكنولوجيات الناشئة بوصفها مسارات لتحقيق انتقال عادل''.

أولا- افتتاح الدورة [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف- الحضور

٢- حضر الدورة ٥٠ مشاركًا.

٣- وحضر ممثلو ٣٦ عضوًا من أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهم: إثيوبيا، وإسواتيني، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزامبيا، وزمبابوي، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، والصومال، وغانا، وغينيا الاستوائية، وغينيا بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا.

٤- وكانت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ممثلة في الدورة.

٥- وحضر الدورة مراقبون عن مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة شبابية من المجتمع المدني.

باء- البيانات الافتتاحية

٦- كانت السيدة فلورونس أيسي، رئيسة المكتب المنتهية ولايته، والمديرة بوزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية في غانا، ممثَّلة في الدورة من طرف السيدة باربرا ساكي، مساعدة مدير بوزارة الداخلية في غانا. وتحدثت السيدة ساكي في بيانها عن البيئة المعقدة التي صبغت فترة السنتين، مشيرة إلى التأثيرات المركبة الملازمة للتعافي من جائحة كورونا، وارتفاع الضغوط الناجمة عن المديونية، والتوترات الجيوسياسية، وتأثيرات المناخ، وتحديات تكلفة المعيشة، واستمرار أوجه عدم المساواة، والانتشار الواسع للعمل غير الرسمي. وقالت إن هذه العمليات تطورت جنبا إلى جنب مع التحوّل الرقمي السريع الحاصل في جميع أنحاء أفريقيا، بما أعاد تشكيل الاقتصادات والمجتمعات، وهو ما يتيح فرصًا كبيرةً لكنّه يثير في الوقت نفسه مخاطر جديدة. ونوّهت باختيار هذا الموضوع في هذا التوقيت المناسب، لما

يكتسيه من أهمية جوهرية لتحسين الإنتاجية، وتعزيز الحماية الاجتماعية، والنهوض بالتنمية الشاملة.

٧- وشدّدت السيّدة زوزانا شفيدروفسكي، مديرة الشعبة المعنية بالشؤون الجنسانية والفقر والسياسات الاجتماعية، متحدثةً نيابة عن نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرنامج وكبيرة الاقتصاديين باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة حنان مرسي، على أن الدورة تُعقد في لحظة بالغة الأهمية بالنسبة لكل من أفريقيا ولمبادرة الأمم المتحدة ٨٠ المتواصلة على حد سواء. وأشارت إلى أن أفريقيا، لإن حققت نموًا اقتصاديًّا قويًّا، وقلّصت من الفقر متعدد الأبعاد، وأثبتت قدرة على الصمود في مواجهة أزمات كبرى، فهي لا تزال تواجه تحديات مستمرة، لذا قد تكون مسائل التكنولوجيا وتنمية المهارات والتعليم وتعزيز تعبئة الموارد المحلية ضرورية لسد الفجوة المالية الكبيرة في المنطقة بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسلّطت الضوء على أهمية الالتزامات العالمية التي قُطعت مؤخرا في إطار إعلان الدوحة السياسي ''لمؤتمر لقمة الاجتماعي العالمي'' بعنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"،[١] والتزام إشبيلية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية،[٢] من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة في استحداث فرص عمل لائقة والحد من الفقر، والتركيز على الشؤون الجنسانية والشباب؛ وأكّدت على ثلاثة مجالات عمل ذات أولوية هي: الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتوسيع نطاق نُظُم الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع والابتكارية، وتمكين المدن والحكومات المحلية بحيث تكون محركات للنمو الشامل.

جيم- عرض عن صلاحيات اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية

٨- قدم ممثل عن الأمانة عرضا بيّن فيه صلاحيات اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية، التي تتكون بالأساس من كبار المسؤولين الحكوميين وممثلين آخرين رفيعي المستوى مكلفين بالتحدث عن الأولويات الوطنية والتأثير على التوجه الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأوضح أن مسؤوليات اللجنة تشمل: استعراض الأعمال التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مدى العامين الماضيين في مجالات السياسة الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية، بما في ذلك الإنجازات التي تحققت والتحديات التي وُوجهت والدروس التي استُفيدت؛ والتأكُّد من توافق أولويات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع احتياجات أعضائها، بما في ذلك التوجيه بشأن القضايا السياسية الناشئة؛ وتقديم المشورة بشأن الخطط الإقليمية والعالمية المعنية بالسياسات الاجتماعية؛ وضمان إدراج وجهات النظر الأفريقية في عمليات الأمم المتحدة. وأشار المتحدث إلى ان توصيات اللجنة تُدمج مباشرةً في مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، ولاحقا في النظام الحكومي

[١] قرار الجمعية العامة ٥/٨٠، المرفق.

[٢] قرار الجمعية العامة ٣٢٣/٧٩، المرفق.

الدولي الأوسع التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

ثانيا- اجتماعات فِريقي الخبراء [البند ٢ من جدول الأعمال]

ألف- اجتماع فريق الخبراء المعني بالبرنامج الفرعي ٦ – المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة [البند ٢ (أ) من جدول الأعمال]

١- العرض

٩- قدّم ممثلون عن الأمانة، في إطار البند الفرعي ٢ (أ)، النتائج الرئيسية لاستعراض ما تحقق من تقدّم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاما من إطلاقهما، مع التركيز على التوظيف والشمول الرقمي والشمول المالي. وأشاروا إلى أن أوجه التفاوت بين الجنسين في التوظيف والشمول الرقمي والمالي لا تزال مستمرة، رغم أنها أخذت تضيق. وقالوا إن عبء الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعي الأجر ساهما في استمرار التفاوت بين الجنسين في سوق العمل. وكانت النساء أكثر عرضة من الرجال لأن يصبحن عاطلات عن العمل ولأن يعملن في القطاع غير الرسمي. وأكدوا أن الفجوة الرقمية بين الجنسين ظلت كبيرة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الأمية الرقمية والتحدي المتمثل في إتاحة منتجات وخدمات رقمية آمنة للجميع وبأسعار معقولة. ومن شأن سد أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال الربط الرقمي أن يساعد في تقليص التفاوتات بين الجنسين في بعض البلدان في مجال الحصول على المنتجات والخدمات المالية الرسمية.

٢- المناقشة

١٠- في المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد الخبراء على ضرورة التركيز بدرجة أكبر على المجالات والقضايا التالية:

(أ) وضع سياسات مراعية أكثر للمنظور الجنساني، تكون مدعومة بأنظمة بيانات قوية لصياغة سياسات قائمة على الأدلة ولرصد التنفيذ؛

(ب) إجراء إصلاحات لتوسيع الحماية الاجتماعية بحيث تشمل العاملين في القطاع غير الرسمي وتيسير الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي؛

(ج) زيادة مشاركة النساء والفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات على جميع المستويات التعليمية؛

(د) رفع مستوى الاعتراف بالرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعي الأجر في الأنظمة الإحصائية الوطنية وفي عمليات وضع السياسات؛

(هـ) تحسين الاستفادة من الربط الرقمي والمنتجات والخدمات المالية؛

(و) زيادة الاهتمام بالفئات المهمشة، بمن فيهم النساء والشباب في المجتمعات الريفية وغيرها من المجتمعات المهمشة.

٣- التوصيات

١١- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) تماشيا مع منهاج عمل بيجين+٣٠، يُوصى أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

'١' تعزيز السياسات والحوافز التي تشجع على انتقال النساء والشباب من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي، لا سيما بتمكينهم من فرص الحصول على خدمات الائتمان وتطوير أعمالهم وبإرساء ممارسات شاملة للجميع في مكان العمل؛

'٢' الاعتراف بالرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعي الأجر وتثمينهما، ودمج حساب هذه الأعمال في النُّظم الإحصائية الوطنية بإجراء استقصاءات منتظمة عن استخدام الوقت واستقصاءات عن القوى العاملة، من أجل تحسين عمليات إعداد سياسات قائمة على البيانات؛

'٣' الاستثمار في أنظمة تعليمية وبرامج تدريبية مراعية للمنظور الجنساني وكفيلة بتعزيز الثقافة الرقمية، والكفاءة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتعزيز المهارات المهنية للنساء والفتيات، بهدف سد الفجوات الرقمية وتحسين فرص وصول النساء والفتيات إلى المناصب القيادية في مجالي التكنولوجيا والمالية؛

'٤' الاستثمار في تدريب النساء في مجالي الثقافة المالية وريادة الأعمال، خاصة في المناطق الريفية وفي قطاع العمل غير الرسمي، والعمل في الوقت نفسه على زيادة فرص حصول النساء على منتجات وخدمات مالية مصممة خصيصا لهن؛

'٥' الاستثمار في جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة والموقع المتعلقة بالتوظيف وتحليلها ونشرها بصورة منهجية، والاستثمار في القطاعات الرقمية والمالية، بهدف دعم وضع السياسات القائمة على الأدلة ورصد التقدم المحرز رصدا فعالا؛

'٦' تعزيز جهود تعبئة الموارد، والشراكات متعددة القطاعات، والتعاون الإقليمي وذلك بتكريس حوكمة اقتصادية مراعية للمنظور الجنساني بفضل الميْزنة المراعية للمنظور الجنساني وإدماج التحليل الاقتصادي الكلي المراعي للمنظور الجنساني في سياسات التخطيط والمالية العامة الوطنية؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تيسير التعلّم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات باتباع آليات منظمة على المستوى القاري، بما في ذلك شبكات الممارسين الإقليمية والمنتديات السنوية بشأن المنظور الجنساني والتكنولوجيا، وتوثيق الأمثلة على نماذج وطنية ناجحة للشمول الرقمي، وتثقيف النساء في الأمور المالية، والميْزنة المراعية للمنظور الجنساني، وتوظيف الشباب؛

'٢' إضفاء الطابع الرسمي على مؤشرات جنسانية ونُظُم رصد وأُطُر مساءلة قوية بغية تتبع التقدم المحرز وتكييف السياسات والبرامج؛

'٣' العمل مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى لصياغة نهج قاري لبلورة وتمويل سياسات تركز على واقع الرعاية في أفريقيا، لا سيما الخدمات الشاملة لرعاية الأطفال وكبار السن، والخدمات الاجتماعية الموفرة للوقت التي تقلل عبء الرعاية غير المدفوعة الأجر الذي يقع على عاتق النساء وتمكينهن من المشاركة في سوق العمل مشاركة كاملة.

باء- اجتماع فريق الخبراء المعني بالبرنامج الفرعي ٩ – الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية [البند ٢ (ب) من جدول الأعمال]

١- العرض

١٢- قدّم ممثلون عن الأمانة، في إطار البند الفرعي ٢ (ب)، تقريرا عن الأعمال التي قامت بها اللجنة الاقتصادية بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة لتعزيز استراتيجيات الحماية الاجتماعية وقياس الفقر متعدد الأبعاد، بما في ذلك تطوير منصة بينية ذات أبعاد اجتماعية تُدمج الفقر متعدد الأبعاد في البيانات الجغرافية المكانية المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية والأزمات. وسلطوا المتحدثون الضوء أيضا على الأعمال التي قامت بها اللجنة الاقتصادية للنهوض بخطاب جديد بشأن التوسع الحضري، مع التأكيد على مسألة سد الفجوات الرقمية بواسطة البنية التحتية للنطاق العريض، والمهارات الرقمية، والحكومة الإلكترونية؛ وتمكين المجتمعات لضمان الإنصاف والشمول؛ وتوسيع التمويل المخصص للبلديات لتعزيز الحوكمة الحضرية. واختُتِم العرض بإطلاق دعوة من أجل تلاحم حضري متجدّد لتوجيه التنمية الحضرية المستدامة والشاملة للجميع في جميع أنحاء أفريقيا.

٢- المناقشة

١٣- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار الخبراء إلى أن المنصة البينية الجديدة عن الأبعاد الاجتماعية سوف تسهل حسن تحليل دوافع الفقر متعدد الأبعاد، وستكفل في الوقت نفسه بيانات دقيقة وموثوقة للاضطلاع بتدخلات سياساتية وعمليات تخصيص الموارد تكون هادفة

وفعالة وعادلة. ورغم أن الأخذ بالتكنولوجيا والرقمنة في المناطق المتأثرة بالنزاعات أمر يواجَه الكثير من التحديات، منها قصور البنية التحتية، ومحدودية الثقافة الرقمية، والعقبات التي تحد من الوصول، وهو ما يزيد من تفاقم التفاوتات الإقليمية، فقد اتفق الخبراء على أن التكنولوجيات الرقمية يمكن أن تساعد على جمع البيانات وتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية في البيئات التي تشهد نزاعات.

١٤- وأشار الخبراء أيضا إلى أن التوسع الحضري السريع في أفريقيا يتأثر أكثر فأكثر بالنزاعات والمخاطر الطبيعية ونزوح السكان، وأن تدفق أعداد كبيرة من النازحين في البلدان المتأثرة بالنزاعات أدى إلى ظهور مناطق سكن عشوائية، وإلى استنفاد طاقات الخدمات الحضرية، وإلى زيادة أوجه عدم المساواة. وأشاروا إلى أن التحوّل الرقمي بإمكانه تحسين التخطيط وتقديم الخدمات، إلا أن فعاليته تتوقف على توسيع البنية التحتية الملائمة التي يمكن الاستفادة منها، وعلى بناء القدرات المؤسسية.

١٥- واتفق الخبراء على أن التمكين الاقتصادي في المناطق الحضرية يتطلب الأخذ بأساليب متكاملة تربط بين التمويل والحماية الاجتماعية وتنمية المهارات. غير أنهم لاحظوا أن النساء والعمال في القطاع غير الرسمي لا يزالون مستبعدين من التمويل الرقمي والفرص الاقتصادية بسبب المواقف التقييدية، وتدني مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة، ومحدودية فرص الحصول على الائتمان. وبحث الخبراء مدى الأهمية التي تكتسيها الحوكمة الحضرية والبيانات والتخطيط، ولاحظوا التقدم الذي حصل في الخطط الرئيسية الحضرية القائمة على البيانات، والروابط بين المناطق الحضرية والريفية، وانتشار استخدام الذكاء الاصطناعي، وتقديم الخدمات الرقمية. وجرى تسليط الضوء على استمرار التشظّي، والنُّظُم الموازية، وقِدَم البيانات، وهو ما يقوّض عمليات وضع السياسات القائمة على الأدلة. وأشاروا إلى أن هناك توافقا واسعا على أن نُظُم البيانات الحضرية المركزية والقابلة للتشغيل البيني ضرورية لمواجهة توسّع القطاع غير الرسمي، والتنقّل غير الآمن، والعنف الجنساني، ولتحسين تكامل وسائل النقل العام والمساحات الخضراء والسكن الاجتماعي ومشاركة المواطنين، ومن ثم تحسين نوعية حياة الناس.

٣- التوصيات

١٦- في ضوء المناقشة التي جرت، قدّمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) يُوصى أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

'١' دمج المؤشرات الوطنية عن الفقر المتعدد الأبعاد في العمليات الرسمية للتخطيط والميْزنة على الصعيد الوطني، مع ربطها بقواعد بيانات الحماية الاجتماعية والسجلات الاجتماعية، واستخدام المنصة البينية للأبعاد الاجتماعية الخاصة بكل بلد التي طورتها

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوضع سياسات قائمة على الأدلة، بهدف توجيه الموارد نحو المجتمعات والمناطق الأكثر حرمانا؛

'٢' تصنيف البيانات المتعلقة بالفقر النقدي والفقر متعدد الأبعاد حسب نوع الجنس والعمر والموقع والإعاقة دعما للجهود الرامية إلى ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب وحتى تكون السياسات شاملة للجميع؛

'٣' استخدام تقييمات مواطن الضعف التي طُوّرت بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتشجيع على استحداث حدود دنيا من الحماية الاجتماعية ملائمة لكل بلد وتمويلها؛

'٤' استكشاف آليات التمويل الابتكاري للحماية الاجتماعية، بما في ذلك ما يرتبط بالجهود التي تبذل على نطاق واسع لتعبئة الإيرادات المحلية، وذلك بالاستفادة من أنظمة الدفع الرقمية لتحسين الكفاءة والحد من التسرب؛

'٥' توسيع آليات تسوية الأوضاع، تماشيا مع أهداف الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، [٣] وتوسيع مسارات الهجرة النظامية وتنويعها؛

'٦' التصديق على البروتوكولات الإقليمية المتعلقة بحرية التنقل، وتكييفها مع السياقات المحلية، وإدماج الهجرة، وخاصة النزوح بسبب المناخ، في الخطط الوطنية للتنمية والتكيّف مع تغير المناخ؛

'٧' تنفيذ مجموعة الأدوات الخاصة بالهوية القانونية للمهاجرين، التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لضمان حماية حقوق المهاجرين وتيسير مساهمتهم في التنمية؛

'٨' مواءمة الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتوظيف الشباب وريادة الأعمال مع الالتزامات المنصوص عليها في إعلان الدوحة السياسي الصادر عن ''مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية'' وفي الأطر القارية مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وميثاق الشباب الأفريقي؛

'٩' تعزيز عملية جمع البيانات على المستوى المحلي، وذلك بتزويد البلديات بأدوات رقمية تتيح توليد معلومات موثوقة ومحدّثة، بما يوجه عمليات رسم سياسات بفعالية؛

'١٠' الاستثمار في البنية التحتية الرقمية الأساسية، بما في ذلك الربط الرقمي، والنقل العام، والطاقة، والأراضي المزودة بالخدمات ونُظُم البيانات، من أجل التمكين

[٣] قرار الجمعية العامة ١٩٥/٧٣، المرفق.

للتخطيط القائم على التكنولوجيا، وتقديم الخدمات، والتنمية الحضرية الشاملة للجميع والمستدامة؛

'١١' تعزيز التمويل البلدي والحوكمة المحلية عن طريق إصلاح نظام التحويلات المالية بين الحكومات المركزية والسلطات المحلية، وتحسين إدارة الأراضي والإيرادات، وطرح أدوات التمويل الابتكاري من أجل توسيع الحيز المالي لتحقيق نمو حضري قادر على الصمود وعادل؛

'١٢' اعتماد سياسات حضرية شاملة للجميع ومراعية لواقع النزوح، بما يضمن أخذ الخطط الرئيسية تدفقاتِ السكان الوافدين في الاعتبار، مع توسيع نطاق الخدمات الأساسية التي تدمج الحماية الاجتماعية والسلامة ودعم سبل عيش الفئات الضعيفة في عمليات التخطيط والميْزنة التي تقرّ باحتياجات النساء والشباب والعمال في القطاع غير الرسمي؛

'١٣' إضفاء الطابع الرسمي على أنظمة بيانات حضرية منسقة وقابلة للتشغيل البيني، تربط بين المعلومات الجغرافية المكانية والديموغرافية والقطاعية عبر مختلف المستويات الحكومية، ليُسترشد بها في عملية إعداد السياسات المتعلقة بالإسكان الميسور التكلفة، والنقل العام، والتنمية الحضرية المرنة؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' العمل، مع اللجان الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية الأخرى، لوضع برامج تدريبية تربط المؤشرات الوطنية المتعلقة بالفقر متعدد الأبعاد بالسجلات الاجتماعية الوطنية من أجل استهداف المستفيدين بصورة أنجع، وتكثيف المبادرات الوطنية والقارية للتدريب على مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد لتشمل المزيد من البلدان، وتشكيل نواة فريق من المدربين الوطنيين لضمان الاستدامة والرصد؛

'٢' دعم البلدان في تعزيز نُظُم جمع البيانات بشأن التنمية الاجتماعية، وذلك بتزويدها بمساعدة فنية وأدوات رقمية كفيلة بتعزيز دقة وحسن توقيت المعلومات المستخلصة على المستويات المحلية، بما في ذلك في المناطق الريفية والنائية؛

'٣' تقديم الدعم الفني لأعضائها وللاتحاد الأفريقي في بلورة موقف أفريقي موحد قائم على الأدلة تحسبا للمنتدى الثاني لاستعراض الهجرة الدولية، المزمع عقده في عام ٢٠٢٦؛

'٤' تسريع طرح مجموعة الأدوات المتعلقة بالهوية القانونية في جميع البلدان الأفريقية، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة؛

'٥' تيسير وضع ميثاق متعدد الأطراف لمهارات ووظائف الشباب الأفريقي، يربط بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التدريب بهدف تكييف تنمية المهارات مع احتياجات السوق، لا سيما الاحتياجات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٦' تعميق التحليل بشأن هجرة الشباب وهجرة ذوي الكفاءات وإتاحة خيارات على صعيد السياسات للاستفادة من الشتات الأفريقي وتيسير التنقل المنتج؛

'٧' تعزيز قدرة أعضائها على تطبيق إدارة حضرية رقمية وقائمة على البيانات، وذلك بدعم تطوير منصات بيانات حضرية قابلة للتشغيل البيني، وتقديم مساعدة تقنية بشأن الأدوات الرقمية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والسياسات الحضرية القائمة على الأدلة؛

'٨' دعم إصلاح نظم تمويل البلديات، وذلك بتقديم التوجيه بشأن توسيع الحيز المالي، وتحسين نُظُم الإيرادات، والاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأدوات التمويل الابتكاري؛

'٩' تيسير التعلّم من الأقران وتبادل المعرفة إقليميا بشأن الحوكمة الحضرية، واستحداث فرص العمل اللائقة، والإنتاجية، وتطوير ريادة الأعمال، لا سيما للفئات الضعيفة؛

'١٠' المساعدة في تنفيذ استراتيجيات جمع البيانات وتحقيق الانتعاش الحضري وتقديم الخدمات المدعومة بالتكنولوجيا، وذلك بمنح الأولوية لسلامة الأشخاص المشردين وسبل عيشهم واحتياجاتهم.

ثالثا- انتخاب أعضاء المكتب [البند ٣ من جدول الأعمال]

١٧- انتُخبت البلدان التالية بالإجماع لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس:	إثيوبيا
النائب الأول للرئيس:	غينيا الاستوائية
النائب الثاني للرئيس:	موريتانيا
المقرر الأول:	إسواتيني
المقرر الثاني:	السنغال

١٨- شكر الرئيس الجديد المنتخب، السيد ياريد تشومي، الأعضاء على ثقتهم وأعرب عن تقديره للمكتب المنتهية ولايته على قيادته الحازمة طوال العامين الماضيين. وأكد على دور لجنة الخبراء في الدفع قُدما بأعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجالات الحماية الاجتماعية، والعمل اللائق، والشمول الرقمي، وتعهّدَ بالعمل مع جميع الأعضاء لضمان مساهمة نتائج الدورة في جعل أفريقيا أكثر شمولا للجميع وقُدرة على الصمود.

رابعا- النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارهما [البند ٤ من جدول الأعمال]

١٩- عقب بيان القبول الذي أدلى به الرئيس الجديد المنتخب، اعتمدت اللجنة برنامج العمل وجدول الأعمال التالي دون تعديلات، استنادا إلى جدول الأعمال المؤقت الذي سبق تعميمه بوصفه الوثيقة E/ECA/CSPPG/6/1:

١- افتتاح الدورة.

٢- اجتماعات فريقي الخبراء:

(أ) اجتماع فريق الخبراء المعني بالبرنامج الفرعي ٦ – المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

(ب) اجتماع فريق الخبراء المعني بالبرنامج الفرعي ٩ – الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية.

٣- انتخاب أعضاء المكتب.

٤- النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارهما.

٥- تقرير اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية - تقديم التقارير والمناقشات

(أ) البرنامج الفرعي ٩ – الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية؛

(ب) البرنامج الفرعي ٦ – المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٦- مناقشة عامة عن موضوع الجلسة السادسة ''من العمل غير الرسمي إلى سبل العيش المستدامة: التكنولوجيات الناشئة بوصفها مسارات لتحقيق انتقال عادل'':

(أ) عرض ورقة المسائل المطروحة للمناقشة؛

(ب) المناقشة.

٧- إحاطة موجزة عن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

٨- النظر في استنتاجات الدورة السادسة والتوصيات الصادرة عنها واعتمادها.

٩- اختتام الدورة.

خامسا- تقارير اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية - تقديم التقارير والمناقشة [البند ٥ من جدول الأعمال]

ألف- البرنامج الفرعي ٩ - الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية [البند ٥ (أ) من جدول الأعمال]

١- العرض

٢٠- قدّم ممثلون عن الأمانة، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، تقريرا عن أنشطة البرنامج الفرعي لفترة السنتين ٢٠٢٣-٢٠٢٥، المعمّم بوصفه الوثيقة E/ECA/CSPPG/6/7، وسلّطوا فيه الضوء على النتائج الكبيرة التي تحققت في مجالات الحد من الفقر، والحماية الاجتماعية، والهجرة والشباب، والمدن والمجتمعات المستدامة، والاستعراضات الطوعية المحلية في أفريقيا، وتقدير الناتج المحلي الإجمالي الحضري، وتعزيز مرونة الحيز المالي الحضري. وأشاروا إلى أن البرنامج الفرعي أوجد منتجات معرفية شاملة، وأتاح بناء القدرات التقنية حسب الطلب، وقدم إرشادات سياساتية لأعضاء اللجنة الاقتصادية، وأكدوا مجددا على التزام اللجنة الاقتصادية بالعمل مع البلدان في القضايا الحاسمة الكفيلة بالدفع بعجلة التنمية الاجتماعية والتوسع الحضري المستدام، بما في ذلك تحليل الفقر متعدد الأبعاد، وتمكين النساء والشباب اقتصاديا، واستحداث فرص العمل في المدن، وتمويل البلديات، وتعزيز نُظُم البيانات البلدية والحضرية.

٢- المناقشة

٢١- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار الممثلون أن جهود التنمية الاجتماعية والحضرية يجب دعمها بعمليات تحليل صارمة للبيانات والمؤشرات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، اعتُبر أن إنفاذ المنصة البينية الجديدة بشأن الأبعاد الاجتماعية، التي تغطي الفقر متعدد الأبعاد، والنزاعات، والهجرة، والحماية الاجتماعية، والقضايا ذات الصلة، أمر حاسم. ورحبوا أيضا بتطوير البوابة الأفريقية للبيانات الحضرية، مشيرين إلى أنها تتيح إجراء عمليات هادفة وفعالة وعادلة على مستوى الإجراءات السياساتية وتخصيص الموارد. وأشاروا أيضا إلى أهمية المنتجات المعرفية التي يتيحها البرنامج الفرعي لأعضاء اللجنة الاقتصادية وإلى ضرورة جعل هذه

المنتجات في متناولهم.

٣- التوصيات

٢٢- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تسريع عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣، والسياسات ذات الصلة التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة عن طريق الحد من الفقر، ومعالجة مسألة التفاوت، والنهوض بالحماية الاجتماعية؛[٤]

'٢' النهوض بالمدن الشاملة للجميع والقادة على الصمود والمستدامة، وذلك بتنفيذ السياسات التي تؤدي إلى توسيع الحيز المالي المحلي، واستحداث فرص العمل اللائقة والمنتجة، وتحسين تقديم الخدمات في المدن الأفريقية؛

(ب) وينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تعزيز عملها التحليلي، وتقديم المشورة في مجال السياسات لأعضائها ودعم بناء القدرات، وتطوير الأدوات وعقد حوارات بشأن السياسات تماشيا مع الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة، مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا التوسع الحضري، وتوظيف الشباب، والحماية الاجتماعية، وديناميكيات السكان، والإعاقة، والهجرة؛

'٢' تعزيز عملية جمع البيانات المفصلة على المستوى دون الوطني وتحسين استخدام مصادر البيانات الوطنية لقياس وتحليل الفقر وعدم المساواة والهشاشة والهجرة؛

'٣' تكثيف إنتاج ونشر المنتجات المعرفية التحليلية ذات الصلة، بما في ذلك الروابط الخاصة بقواعد البيانات المعرفية للدروس المستفادة والمعايير الوطنية؛

'٤' نشر الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال ترجمة الأهداف العالمية والإقليمية إلى أولويات ومبادرات محلية؛

'٥' دعم أعضائها في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وذلك بالعمل مع المنظمة الدولية للهجرة والقطاع الخاص وغيرها من الجهات المعنية، مع الاستفادة من الفرص القارية والحلول التكنولوجية لتعزيز الأخذ بالسياسات؛

[٤] قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

'٦' دعم أعضائها في تعزيز معرفتهم وقدرتهم التحليلية المتعلقة بعمليات التوسع الحضري والديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية للمدن الأفريقية، لتكون رافدا لوضع السياسات والتخطيط الحضري القائمين على الأدلة؛

'٧' التشجيع على وضع وتنفيذ إصلاحات سياساتية واستراتيجيات كفيلة بتوسيع الحيز المالي المحلي، وتحسين الأداء المالي للبلديات، وتعزيز قدرتها على الصمود؛

'٨' تيسير وضع الخطط الحضرية، وذلك باقتناء التكنولوجيات التي تتيح رقمنة سجلات الأراضي وتحسين رقمنة وتحليل البيانات المكانية، بهدف تقييم أثر التوسع الحضري على القرارات في مجالي استخدام الأراضي والتنمية الاقتصادية؛

'٩' دعم أعضائها في إعمال الأدوات الرقمية التي تهدف إلى تعزيز برامج الحماية الاجتماعية لصالح الفئات الضعيفة، بمن في ذلك كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة؛

'١٠' تعزيز الدعم الذي تقدمه لأعضائها في جمع واستخدام البيانات المتعلقة بمختلف الأزمات لبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك الصدمات المتعلقة بالمناخ، ولتقييم الآثار الاجتماعية لهذه الأزمات.

باء- البرنامج الفرعي ٦ – المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة [البند ٥ (ب) من جدول الأعمال]

١- العرض

٢٣- قدّم ممثلون عن الأمانة، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، تقريرا عن البرنامج الفرعي ٦، والذي عُمّم بوصفه الوثيقة E/ECA/CSPPG/6/6. وأفادوا بأن البرنامج الفرعي قد عمل، أثناء الفترة قيد الاستعراض، على تنسيق استعراض السنوات الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين (استعراض بيجين+٣٠)، ودعم أعضاء اللجنة الاقتصادية في إعداد تقاريرهم الوطنية عن استعراض بيجين+٣٠، ومساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي في تيسير بلورة الموقف الأفريقي الموحد في الدورة التاسعة والستين للمفوضية بشأن وضع المرأة. وقد دعّم البرنامج الفرعي مبادرات التمكين الرقمي والاقتصادي التي وسّعت نطاق مشاركة النساء والفتيات في الأعمال والتجارة، ودعّم أيضا أعضاء اللجنة الاقتصادية في تعزيز رصدهم للمسائل الجنسانية وذلك بإعمال مؤشر المساواة بين الجنسين والتنمية في أفريقيا، ومؤشر المساواة بين الجنسين في أفريقيا، والبرامج الإقليمية للإحصاءات الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، نجح البرنامج الفرعي في دمج المنظور الجنساني في خطط التنمية الوطنية وسياسات الهجرة. وأكد ممثلو الأمانة أن البرنامج الفرعي يسعى، في عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧، إلى تسريع جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تنفيذ الالتزامات العالمية والإقليمية والإبلاغ عنها. وقد يقدم البرنامج الفرعي، المتجذر في منهاج عمل بيجين+٣٠، الدعم للبلدان الأفريقية في دمج المنظور الجنساني في السياسات المالية والأطر التنظيمية المالية، ويعزز في الوقت نفسه

أنظمتها المتعلقة بالقياس والرصد والإبلاغ.

٢- المناقشة

٢٤- في المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد ممثلو الأمانة على ضرورة تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تمكين النساء والفتيات بمزيد من الفعالية كيما يتسنى الوفاء بالالتزامات العالمية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وأشاروا أيضا إلى أن توسيع فرص حصول النساء على المنتجات والخدمات الرقمية والمالية وتعميم المنظور الجنساني في جميع القطاعات وعمليات الميْزنة هي مسائل لا تزال تشكل أولوية، تماشيا مع منهاج عمل بيجين+٣٠. وجرى أيضا تسليط الضوء على أهمية دعم أعضاء اللجنة الاقتصادية في إضفاء الطابع الرسمي على مؤشر المساواة بين الجنسين والتنمية في أفريقيا، بهدف تعزيز نُظُمهم الوطنية المتعلقة برصد المسائل الجنسانية والإبلاغ عنها.

٣- التوصيات

٢٥- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) يُوصى أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

'١' تسريع عملية تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تمكين النساء والفتيات تنفيذا فعالا، كيما يتسنى الوفاء بالالتزامات العالمية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛

'٢' تنفيذ إصلاحات سياساتية وتشريعية لإزالة الحواجز الهيكلية التي تحد من مشاركة المرأة في أسواق العمل الرسمية والتجارة، ومن حصولها على المنتجات والخدمات المالية والرقمية؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' توسيع نطاق الدعم التقني والخدمات الاستشارية لتشمل بلدانا ليست مشمولة بالأنشطة الحالية، لا سيما الدعم والخدمات الرامية إلى تعزيز نظم رصد المسائل الجنسانية والإبلاغ عنها، وسد أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال الإدماج الرقمي والمالي، وتعزيز ريادة الأعمال في أوساط النساء المهاجرات؛

'٢' دعم أعضائها في دمج مؤشر المساواة بين الجنسين والتنمية في أفريقيا في نُظُمها الوطنية المتعلقة برصد المسائل الجنسانية والإبلاغ عنها، وتكييف هذه الأداة لتحديد التفاوتات بين الجنسين في المجالات ذات الاهتمام الوطني للاسترشاد بها في وضع برامج ذات أهداف محددة تحديدا وافيا؛

’٣‘ تقديم المساعدة الفنية لأعضائها في تعزيز جمع وتحليل البيانات المتعلقة بهجرة الشباب والنساء، بما في ذلك تحسين توافر بيانات الهجرة المصنفة حسب الجنس وتحسين موثوقيتها واستخدامها، وذلك لحسن فهم العوامل المؤثرة والفرص الاقتصادية المرتبطة بموجات هجرة النساء؛

’٤‘ إنشاء منصة منظمة للتعلّم من الأقران وتبادل المعارف وصونها، بما في ذلك استحداث قاعدة بيانات للمنتجات والأدوات المعرفية، لتوثيق التدخلات المؤثرة التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكّن أعضاءها من قياس أفضل الممارسات؛

’٥‘ دعم أعضائها في تعزيز هياكلهم وآلياتهم المتعلقة بتمكين المرأة والشباب لترسيخ دمج المنظور الجنساني في جميع القطاعات، وكفالة سياسات ونتائج ممولة تمويلا كافيا بما يفي بالالتزامات الدولية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، تماشيا مع منهاج عمل بيجين+٣٠.

سادسا- مناقشة عامة بشأن موضوع الدورة السادسة ”من العمل غير الرسمي إلى سبل العيش المستدامة: التكنولوجيات الناشئة بوصفها مسارات لتحقيق انتقال عادل“ [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف- عرض ورقة المسائل المطروحة للمناقشة [البند ٦ (أ) من جدول الأعمال]

٢٦- قدم أحد ممثلي الأمانة، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، ورقة المسائل المطروحة للماقشة التي تحمل عنوان ”من العمل غير الرسمي إلى سبل العيش المستدامة: التكنولوجيات الناشئة بوصفها مسارات لتحقيق انتقال عادل“، مُبرزا مفارقة النمو والعمالة التي تواجهها أفريقيا. وفي هذا العرض، لخّص الممثل الطرق التي يمكن للتكنولوجيات الناشئة والرائدة أن تساعد بها على الانتقال من العمل في القطاع غير الرسمي إلى التماس سبل عيش مستدامة. وشدد على أن أوجه عدم المساواة والفجوات الرقمية تشكل مخاطر مستمرة، أما تنمية المهارات وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، والابتكار الحضري، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية المعاد تشكيلها فهي بمثابة فرصٍ. وختم الممثل عرضه بأسئلة ذات منحى سياساتي مستفسرا عن سبل الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية والاندماج والعمل اللائق في أسواق العمل في أفريقيا التي تشهد توسعا حضريا سريعاً وتتميز بقوة عاملة شابة.

باء- المناقشة [البند ٦ (ب) من جدول الأعمال]

٢٧- في المناقشة التي أعقبت ذلك، لاحظ الممثلون أن الأدوات الرقمية تحسّن الكفاءة والدقة والشمول، لا سيما بالنسبة للعاملين في القطاع غير الرسمي والفئات الضعيفة، وذلك بإتاحة سجلات اجتماعية موحّدة، والدفع بواسطة الهاتف المحمول، والتسجيل عبر الإنترنت، واستعمال نظم بيانات متطوّرة. وأشاروا أيضا إلى الحاجة إلى تعزيز القدرات

والبيانات المكانية والإدارية لدعم التخطيط الفعال. وفي معرض ترحيبهم باستعداد البلدان لتوسيع نطاق الخدمات القائمة على التكنولوجيا، أقروا باستمرار وجود أوجه قصور في مجالات الربط والأمن السيبراني والنظم المؤسسية، لا سيما في المناطق الريفية. وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية والرقمنة، أفاد الممثلون بأن بلدانهم تحرز تقدما كبيرا في توسيع نطاق التغطية بفضل النظم الرقمية، وذلك بابتكارات في نظم الهوية الرقمية، والدفع بواسطة الهاتف المحمول، ونظم الاستجابة للصدمات، والسجلات الموحّدة عبر الإنترنت، وخدمات التظلم الإلكترونية، والبرامج الموجهة للعاملين في القطاع غير الرسمي وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر الضعيفة. وأشاروا إلى أن النظم المالية الرقمية للابتكار والمشاركة في سلسلة القيمة تكتسب أهمية متزايدة، رغم التباين في مستوى الجاهزية الرقمية لزيادة الأخذ بالتكنولوجيات المالية والأطر التنظيمية الخاصة بالدعم.

جيم- التوصيات

٢٨- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) يُوصى أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

'١' توسيع نطاق أدوات الحماية الاجتماعية الرقمية، بما في ذلك السجلات الاجتماعية المنسقة والنُّظُم الرقمية للتعرف على الهوية وأساليب الدفع عبر الهاتف المحمول، بهدف الرفع من مستوى التغطية لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي وسكان الريف الضعفاء، والتصدي في الوقت نفسه لأوجه القصور في الثقافة الرقمية وفي البنية التحتية؛

'٢' الاستثمار في النهوض بمحو الأمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وبالتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، وبفرص الوصول إلى المرافق العامة والبنية التحتية الرقمية، عن طريق تحسين مواءمة المهارات مع احتياجات سوق العمل؛

'٣' دعم الخدمات الرامية لإعادة إدماج المهاجرين العائدين، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي، والاعتراف بالمهارات، والاستفادة من الحماية الاجتماعية؛

'٤' إعطاء الأولوية لنظم صحية أقوى وأفضل تمويلا لتعزيز القدرة على الصمود وتقديم الخدمات؛

'٥' الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية والمنصات الرقمية في الأعمال وفرص كسب الرزق لمعالجة مشكلة البطالة والبطالة الجزئية في أوساط الشباب؛

'٦' تحسين البيانات المكانية ورقمنة نظم إدارة الأراضي لتعزيز التخطيط والشفافية والحوكمة العادلة للأراضي؛

(ب) وينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تقديم الدعم لمبادرات محو الأمية الرقمية، والتعلم على الصعيد الإقليمي من الأقران في مجال التعليم الشامل وتمكين المرأة، ولإدخال إصلاحات على تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وللتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين؛

'٢' تطوير العمل التحليلي والدعم الاستشاري في مجالات التمويل الرقمي، وتوظيف الشباب، ومواءمة المهارات مع احتياجات سوق العمل، والنظم الابتكارية؛

'٣' ربط أعضائها بقاعدة البيانات المعرفية التابعة للجنة الاقتصادية لدعم عملية المقارنة المرجعية وتبادل الممارسات الجيدة؛

'٤' تقديم المساعدة التقنية لجمع البيانات المكانية، وإعداد خرائط لقيم الأراضي، وإنشاء سجلات عقارية رقمية؛

'٥' دعم البلدان في تعزيز النظم المالية الوطنية والمحلية وتوسيع نطاقها من أجل توسّع حضري مرن وشامل للجميع ومستدام؛

'٦' تقديم المشورة للبلدان بشأن كيفية ضمان الاعتماد الشامل للتكنولوجيات الناشئة التي تكمّل العمل ولا تحل محله؛

'٧' ضمان استخدام التكنولوجيات لاستحداث عمل لائق وإضفاء الطابع الرسمي على العمالة.

سابعا- إحاطة موجزة عن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية [البند ٧ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٢٩- قدمت مديرة الشعبة المعنية بالشؤون الجنسانية والفقر والسياسات الاجتماعية، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، إحاطة عن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥. وأشارت إلى أنه جرى الإعراب عن الأولويات الأفريقية بقوة في مؤتمر القمة، وهي تتراوح بين إصلاح الهيكل المالي العالمي وإجراءات مكافحة المديونية وزيادة التأثير في الحوكمة الدولية. وقالت إن إعلان الدوحة السياسي يركّز على المجالات الأساسية المتمثلة في التغطية الصحية الشاملة، والتعليم الجيّد، والمساواة بين الجنسين، وإدماج الاقتصاد غير الرسمي، بما في ذلك استحداث آلية لإجراء استعراضات كل خمس سنوات ابتداءً من عام ٢٠٣١، وأضافت أن الخطابات الجديدة عن الشيخوخة، والحوكمة بقيادة الشباب، والإدماج الرقمي هي مجالات تتيح إمكانية لإحداث التحوّل. ومن بين النتائج الأخرى ذات الأهمية لأفريقيا التي تناولتها في

إحاطتها: معالجة ارتفاع معدلات العمل في القطاع غير الرسمي، والاستفادة من نسبة الشباب العالية من السكان، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية والاقتصادية، والاستفادة من التحوّل الرقمي ومن تكامل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأشارت إلى أن اللجنة الاقتصادية تضطلع بدور استراتيجي في ضمان إدراج أولويات أفريقيا في الخطة العالمية.

باء- المناقشة

٣٠- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار الممثلون إلى أن التحديات الاجتماعية التي تواجه البلدان الأفريقية متنوعة ولكنها مترابطة. وهي تشمل أوجه عدم التفاوت الهيكلي، والممارسات الثقافية الضارة، وأوجه القصور التي تعتري المنظومة برمتها في مجال الحوكمة وتقديم الخدمات. وأكدوا أن مقاومة المساواة بين الجنسين متجذر في التقاليد الثقافية وتتطلب إجراءات حساسة ولكن صارمة. وأبرز الممثلون الحجم الكبير للبطالة والبطالة الناقصة في أوساط الشباب والدفع بهم إلى العمل غير الرسمي، وهو الوضع الذي يزداد تفاقما بسبب نظام تعليمي يهيئ الشباب للبحث عن عمل بدلاً من إيجاد فرص العمل. واعتبر المتحدثون أن العقود الاجتماعية الهشة، والتعليم غير الملائم، والنزاعات، وتغير المناخ عوامل تؤدي إلى انعدام الأمن، والجريمة، والعنف الجنساني؛ في حين اعتُبرت بطالة الشباب وتعاطي المخدرات الذي يزعزع استقرار المجتمعات، وانخفاض مشاركة المرأة في الحياة السياسية، واستمرار الزواج المبكر الذي يقوّض تعليم الفتيات وتمكينهن، بمثابة تحديات مستحكمة.

جيم- التوصيات

٣١- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) يُوصى أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

'١' وضع توصيات وإجراءات سياساتية متكاملة ومحددة الأهداف لتنفيذ إعلان الدوحة السياسي الصادر عن مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي الثاني؛

'٢' العمل مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات الأفريقية على بلورة موقف أفريقي موحد بشأن الأهداف والتحديات الرئيسية للتنمية الاجتماعية في القارة، وهي القضاء على الفقر، وتوفير فرص العمل اللائق، والاندماج الاجتماعي، والتي يكمن الهدف العام منها في تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع، بما يتماشى مع إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[٥] وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية

(٥) *Report of the World Summit for Social Development, Copenhagen, 6–12 March 1995* (United Nations publication, Sales No. E.96.IV.8), chap. I, resolution 1, annex I.

الاجتماعية؛[٦]

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تولي الدور القيادي في إجراء تقييم قاري للتقدم المحرز والثغرات القائمة والفرص المتاحة للعمل فيما يخص تنفيذ إعلان الدوحة السياسي وإعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل على مدى السنتين التاليتين لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية؛

'٢' تقديم الدعم لأعضائها، بالاشتراك مع المؤسسات الأفريقية، في تشكيل موقف أفريقي موحد بشأن التنمية الاجتماعية؛

'٣' مساعدة أعضائها على مواءمة خططها وسياساتها الإنمائية الوطنية مع إعلان الدوحة السياسي وإعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل؛

'٤' دعم البلدان في معالجة المسائل التالية: الفقر والعمالة الناقصة وبطالة الشباب؛ والمسائل المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وبناء القدرة على الصمود؛ والآثار الاجتماعية لتغير المناخ؛ والآثار الاجتماعية للتوسع الحضري السريع.

ثامنا- النظر في استنتاجات الدورة السادسة والتوصيات الصادرة عنها واعتمادها [البند ٨ من جدول الأعمال]

٣٢- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظرت اللجنة في مشروع التقرير عن دورتها السادسة. وقدمت عدة وفود تعليقات على التقرير واقترحت إدخال تعديلات عليه. وبعد مناقشة مستفيضة، اعتمدت اللجنة التقرير بالإجماع.

تاسعا- اختتام الدورة [البند ٩ من جدول الأعمال]

٣٣- أدلت مديرة الشعبة المعنية بالشؤون الجنسانية والفقر والسياسات الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ورئيسة المكتب بملاحظات ختامية. وعقب الإدلاء بتلك البيانات وتبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس رفع الاجتماع على الساعة ١٤/٣٠ من يوم الجمعة، ٢٨ كانون الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥.

---

[٦] المرجع نفسه، المرفق الثاني.